

# «أردوغان»: نمتلك أدلة دامغة تثبت أحقيتنا في إسقاط الطائرة الروسية

الأربعاء 23 ديسمبر 2015 12:12 م

أكد الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» أن بلاده تمتلك أدلة دامغة، تثبت أحقيتها تركيا في إسقاط المقاتلة الروسية التي انتهكت مجالها الجوي، نهاية الشهر الماضي.

جاء ذلك تعليقا على إعلان موسكو، عدم تمكنها من قراءة بيانات الصندوق الأسود للطائرة، بسبب تعرض عدد كبير من شرائحها للتلف.

تصريحات الرئيس التركي جاءت في كلمة له أمام المخاتير، الذين استضافهم في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، مؤكدا ثقة تركيا بصحة المعلومات الموجودة لديها حيال عملية الإسقاط.

وأوضح «أردوغان» أن العالم بأسره أبدى قناعة حول أحقية تركيا، مشيرا إلى أن الاستعراضات الدعائية، إنما تزيد من خيبة أمل أولئك الذين كانوا يعلقون آمالهم على نتائج الصندوق الأسود.

وانتقد «أردوغان» في هذا الخصوص، بعض أطراف المعارضة الداخلية الذين وقفوا إلى جانب روسيا، بحسب وكالة الأناضول للأنباء التركية الرسمية.

وقال: «كنا نعتقد سابقا بأن بعض الجهات المعارضة في تركيا، تقف إلى جانب الروس، انطلاقاً من التوافق الأيديولوجي فيما بينهم، إلا أن حادثة إسقاط المقاتلة الروسية، أوضحت للعيان أن تأييد بعض الليبراليين والقوميين واليساريين للروس، ليس نابعا عن التوافق الأيديولوجي، إنما من عدائهم للأمة والدولة التركية».

وخص «أردوغان» بانتقاداته بعض الساسة، الذين وصفهم بالناطقين باسم المنظمات الإرهابية التي تهدد أمن وسلامة تركيا والمساندين لهم، في إشارة لحزب «الشعوب الديمقراطي الذي يزور رئيسه موسكو حاليا، حيث قال في هذا السياق: «لا بد أن نوقف هؤلاء الساسة الذين ينطقون باسم المنظمات الإرهابية التي تعبت فساداً في أنحاء مختلفة من بلادنا عند حدهم، لأننا ندرك بأن ذلك مسؤولية أودعها شعبنا على عاتقنا، وعلينا القيام بها».

وتطرق «أردوغان» إلى مسألة الانتقال بالبلاد من النظام البرلماني القائم إلى النظام الرئاسي، ذاكرا أن غالبية الدول المتقدمة تحكمها أنظمة رئاسية، مشيرا في هذا الصدد إلى وجود مآرب أخرى تقف خلف رفض أحزاب المعارضة للانتقال بتركيا إلى النظام الرئاسي.

وتمر العلاقات التركية الروسية بأزمة خطيرة نجمت عن إسقاط الجيش التركي لطائرة عسكرية روسية قالت أنقرة إنها انتهكت المجال الجوي لتركيا في 24 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وأعلنت موسكو سلسلة من العقوبات الاقتصادية ضد أنقرة تشمل قطاعي السياحة والزراعة وكذلك وقف أعمال اللجنة الاقتصادية الكلفة بالتفاوض على خط الغاز «توركيش ستريم».